

محضر إجتماع لجنة الطاقة
الأربعاء ٢٢ فبراير ٢٠٢٣ - بمقر الجمعية



Egyptian Businessmen's Association
جمعية رجال الأعمال المصريين



عقدت لجنة الطاقة بجمعية رجال الأعمال المصريين إجتماعاً برئاسة: الدكتور مهندس / محمد هلال – رئيس اللجنة، وذلك مع عدد من المتحدثين من الخبراء في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة على النحو التالي: الدكتور مهندس/ محمد الخياط - رئيس هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، الدكتور مهندس / هاني النقراشي - عضو المجلس الاستشاري العلمي لرئيس الجمهورية وخبير الطاقة العالمي، كما حضر اللقاء الدكتور مهندس/ اسامة كمال - وزير البترول والثروة المعدنية السابق ورئيس جمعية المهندسين المصريين، والدكتور/ فاروق الحكيم - رئيس جمعية المهندسين الكهربائيين وأمين عام جمعية المهندسين المصرية، والمهندس / حسن الشافعي – عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والأستاذ/ حسين لطفي – رئيس لجنة البيئة بالجمعية، وعدد من السادة أعضاء الجمعية من ممثلي مجتمع الأعمال المصري، وذلك في تمام الساعة الثانية ظهراً يوم الأربعاء الموافق ٢٢ فبراير ٢٠٢٣ بمقر الجمعية بالجيزة، حيث عُقد اللقاء بهدف إستعراض ومناقشة الموضوعات الهامة التالية:

• خطة عمل هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة خلال الفترة القادمة ومدى استفادة

القطاع الخاص منها

• كهرباء المستقبل كما نريدها لأحفادنا

• تطبيقات الكتلة الحيوية كمدخل لترشيد الطاقة وتخفيض كمية الإسمدة وتحسين

نوعية الزراعة المصرية

بدأ اللقاء بكلمة الدكتور مهندس / محمد هلال – رئيس اللجنة ، وقد رحب سيادته بالسادة الضيوف والمتحدثين خلال اللقاء وكافة السادة الحضور من أعضاء الجمعية، وأكد سيادته أن مصر قد حققت خطوات هامة فيما يخص ملف الطاقة مشيراً إلى أهمية العمل على خفض التكلفة والتنوع في مصادر إنتاج الطاقة للتحويل إلى إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة وضرورة مراعاة الطاقة المولدة من الكتلة الحيوية مع الاهتمام بملف ترشيد الطاقة ومراعاة البعد البيئي وتقليل الفقد في الشبكة والإستفادة الكاملة بالطاقة الشمسية والطاقات المتجددة.

كما أشاد سيادته بتصديق الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء مؤخراً على قرار بإنشاء سوق طوعية لتداول شهادات خفض الانبعاثات الكربونية في البورصة المصرية والذي سوف يشكل آلية جيدة لتمويل المشاريع الخضراء وخفض الانبعاثات الكربونية .

ثم قام الدكتور مهندس / هانى النقراشي - عضو المجلس الاستشاري العلمي لرئيس الجمهورية وخبير

الطاقة العالمي، بتوجيه الشكر للجمعية لدعوته لهذا اللقاء الهام وقد أشاد سيادته بما حققته مصر في ملف الطاقة خلال السنوات الماضية مشيراً إلى أهمية الاستغلال الأمثل لكل الموارد الطبيعية لإنتاج الطاقة المتجددة وتأمين استدامتها ونظافتها وإستقرار ثمنها ووفرتها للأجيال القادمة

كما أكد سيادته أن الهدف الأساسي هو توفير كهرباء ميسورة بثمن ميسور ومتاح، وأن تكون كهرباء نظيفة لا ينتج عنها انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وكهرباء مأمونة لا تتسبب في الحرائق أو تلوث المياه، (نظراً لوجود أنواع طاقات أخرى تسبب ذلك مثل الوقود الأحفوري) وكهرباء مضمونة بحيث لا نشهد إنقطاعات في الكهرباء – ومستدامة معتمدة على الطاقة الشمسية او اي مصدر طبيعي مستدام .

كما أكد سيادته أن مشاريع الطاقة الشمسية الحرارية في مصر تعد أفضل من مشاريع توليد الطاقة من الرياح، نظراً لأنها تحقق أعلى معدل انتاجي للطاقة بنسبة ٨٠٪ من خلال تقنية التخزين الحراري الذي يمتد إلى ١٤ ساعة وهو ما يحقق هدف الإحلال الكامل للمحطات الكهربائية التقليدية بشرط سطوع الشمس لمدة ٣٥٥ يوم في السنة وهو شرط متوفر في مصر.

وأشار سيادته إلى أن بعض أنواع الطاقة الاخرى مثل طاقة الرياح والخلايا الضوئية تعمل بكفاءة أقل من الطاقة الشمسية التي توفر عند الاستغلال الأمثل لها معظم إحتياجاتنا من الطاقة الجديدة وتتلافى الهدر والأثر البيئي السلبي لبعض أنواع الطاقة ومن بينها الرياح التي اثرت بالسلب على بعض أنواع من الحشرات في أوروبا والتي انقرضت بنسبة كبيرة، مما كان له تأثير سلبي على البيئة والزراعة وحالياً جاري البحث عن الحلول لمواجهة ذلك لضمان عدم إختلال النظم البيئية .

كما أكد سيادته أنه على المدى الطويل يتحول إنتاج الكهرباء الى الطاقات المتجددة تدريجياً وهنا يجب مراعاة سعر إنتاج الكهرباء في موقع انتاجها وتكلفة نقل الكهرباء إلى موقع الطلب عليها، مشيراً بما أن الشمس تسطع على كافة انحاء الجمهورية فمن المنطقي انشاء المحطات الشمسية بالقرب من مواقع الطلب عليها، كما أن إنتاج المحطات الشمسية الكبيرة سيوفر في التكلفة.

وأكد سيادته أن مشروعات الطاقة النظيفة تعد المفتاح لحل كافة التحديات الخاصة بتأثيرات التغير المناخي منوهاً إلى أن مشكلة الاحتباس الحراري تتفاقم بسبب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والوقود الأحفوري .

ثم قام الدكتور مهندس / محمد الخياط - رئيس هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة ، بتوجيه الشكر

للجمعية لدعوته لهذا اللقاء الهام، وقد أكد سيادته أن مصر قد شهدت نقلة كبرى في مشروعات الطاقة المتجددة من طاقة الرياح والطاقة الشمسية خلال الأعوام القليلة الماضية، مشيراً إلى أن الطاقات المتجددة قد شكّلت نسبة كبيرة من القدرات المُركبة الجديدة على مستوى العالم، خلال الـ ٤ أو ٥ أعوام الماضية.

وأكد سيادته أن ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي ومشكلة الطاقة في العالم بعد الحرب الروسية الأوكرانية وأزمة سلاسل التوريد دفعت كافة الدول إلى محاولة الاستفادة من مواردها الطبيعية، مما أحدث نقلة كبيرة في استثمارات الطاقة المتجددة بما لا يقلّ عن ٣٠٠ مليار دولار سنويًا على مستوى العالم.

كما أكد علي أهمية التحرك داخلياً من قبل مجتمع الاعمال والدولة مما يعطي فرص أكبر لملف الطاقة مع مراعاة البعد البيئي والاقتصادي عند صياغة الحلول والأخذ في الاعتبار أن تتسم تلك الحلول بالديناميكية ومحركات الاستثمار وفي نفس الإطار الاستدامة وكفاءة الاستهلاك .

ثم أشار سيادته إلى أن ثراء مصر في الموارد الطبيعية سيُمكّنها من تحقيق نسبة ٤٢٪ من مشاركة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة بحلول عام ٢٠٣٥، كما أن الإطار التشريعي من خلال القوانين المنظمة للطاقة المتجددة في مصر تعتبر مشجعة على خلق بيئة متجددة وهو ما تم ملاحظته في الاعوام الاخيرة من خلال قرار فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي بتخصيص مساحات اضافية للطاقات المتجددة .

وأكد سيادته انه مع تطور السوق العالمية في الطاقات المتجددة، خصصت الدولة مساحة تبلغ ٥٢٠٠ كيلو متر مربع لمشروعات الطاقة المتجددة، حيث أن المساحة التي خصصتها مصر للمشروعات المتجددة تُعدّ كبيرة قياساً ببعض الدول الأخرى.

وأشار سيادته إلى أن مجمع بنبان في أسوان الذي يضم ٣٢ محطة شمسية قد حصل على ٣ جوائز دولية وهو ما يؤكد اننا نسير في الاتجاه الصحيح لتقديم منتج يمكن الاعتماد عليه ويفتح آفاق فرص استثمارية واعدة توفر فرص عمل خضراء واستثمار مستدام واعد.

كما أكد الدكتور مهندس / أسامة كمال - وزير البترول والثروة المعدنية الأسبق ورئيس جمعية

المهندسين المصريين أن الفترة الحالية تمثل تحدياً كبيراً خاصة أن أسعار البترول قد تأثرت بالظروف الراهنة عالمياً وهو ما يحتم علينا الإهتمام بموضوع كفاءة إستهلاك الطاقة بغض النظر عن نوعها بهدف الاستغلال الأمثل وترشيد الإستهلاك ومعالجة الفقد وهي عملية تبدأ بتصميم المحطات الملائمة والمناسبة للمناخ في مصر ، كما أشار سيادته إلى أن انتاج الهيدروجين الاخضر هو الحل العملي الأمثل للمستقبل

وأكد سيادته انه من الواقع العملي قد أصبحت تكلفه انتاج الهيدروجين الاخضر متقاربة مع تكلفة الوقود البترولي بكافة أنواعه والغاز وسوف يصبح الاقل مع الزيادة المتوقعة في أسعارهما خاصة مع خروج العالم من أزمة فيروس كورونا وتعافي ونمو الاقتصاد العالمي.

ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة للسادة الحضور حيث تم تناول أهم النقاط التالية:

- تم التأكيد على أن الوصول الي الطاقة النظيفة يتحقق بمساهمة علماء مصر والقطاع الخاص والدولة، خاصة أن الصناعة المصرية أمام تحدي كبير نظراً لأنه مازال إعتماها ضعيف جداً على توليد الطاقة من الطاقة الشمسية أو الطاقات المتجددة بشكل عام.
- تم التأكيد على ضرورة زيادة الدور التوعوي من قبل الجهات المختصة، من أجل تحفيز المستثمرين والمصانع والمنازل لاستخدام الطاقة الشمسية، مع ضرورة وجود آليات لتحقيق الهدف الذي وضعتة القيادة السياسية في هذا الإطار والذي سيوفر الكثير من الأعباء عن الدولة وعن المواطنين.
- تم التأكيد على أن نسبة الفقد في الشبكة تعد أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الشركة القابضة لكهرباء مصر ووزارة الكهرباء والطاقة المتجددة أيضاً، حيث تقدر نسبة الفقد إجمالاً في حدود ١٧٪ ، وهناك شركات توزيع تصل نسبة الفقد فيها إلى ٢٥ ٪، الأمر الذي يؤكد على ضرورة التعاون خلال الفترة القادمة مع متخصصي الطاقة والبيئة لتقليل نسبة الفقد وضمان الإستفادة الكاملة بالطاقة الشمسية والطاقات المتجددة.
- تمت الإشارة إلى التطوير والتحديث الذي شهدته الفترة القريبة الماضية لمرفق الكهرباء والطاقة، مما ادى إلى إعادة هيكلة أسعار الكهرباء، ولكن تم تأجيل رفع الأسعار على المستهلكين خلال الفترة الاخيرة نظراً للظروف الإقتصادية الحرجة الراهنة، بالرغم من أن الشركة القابضة لكهرباء مصر تتحمل الكثير من الاعباء، نتيجة فروق أسعار العملة، حيث يتم تحصيل الرسوم من المستهلك بالجنيه المصري مع دفع الاعباء والمحاسبة دولياً باليورو أو الدولار.
- تم التأكيد على ضرورة إصدار تعليمات واضحة بتيسير إجراءات التمويل الأخضر للتحويل إلى الطاقات النظيفة، كما تمت الإشارة إلى إلزام الفنادق بمدينة شرم الشيخ خلال فترة قمة المناخ COP-٢٧ بالتحويل للطاقات النظيفة والمتجددة، ولكن تم الإصطدام بتحديات كبيرة فيما يخص التمويل الأخضر في مصر، وتبين أن التطبيق العملي على أرض الواقع يواجه الكثير من التحديات.
- تم التأكيد أنه وجود بعض التصورات من قبل مجتمع الأعمال المصري لترشيد استهلاك الطاقة في مصر وتصدير الطاقة والغاز للخارج ، ولكن تبين بالفعل عدم وجود صناعة وطنية قوية يمكنها الإنتاج والتصدير، كما أن المشاكل التقنية في الطاقة المتجددة مازالت لا تتيح للمواطن إستخدامها وإستبدال الكهرباء التقليدية بالألواح الشمسية.
- تمت الإشارة إلى مشكلة سرقات الكهرباء، حيث أن السبب الرئيسي لتفاقم هذا الملف هو أن القانون الحالي الذي يتيح للمتهرب دفع غرامة، كما أن إستغراق وقت كبير في تتبعه وإثبات التهرب يجعل الغرامة أو حتى قيمة التصالح لا تتناسب مع حجم ما تم التهرب منه.

ثم إنتهى اللقاء حيث قام: الدكتور مهندس / محمد هلال – رئيس اللجنة، بتوجيه الشكر لكافة

السادة الضيوف والمتحدثين من خبراء الطاقة المتجددة، كما تم توجيه الشكر لكافة السادة

الحضور على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء.